تقرير فحص مراجعي الحسابات المستقلين

حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة

إلى السادة / مساهمي بنك الرياض (شركة مساهمة سعودية) الموقرين

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لبنك الرياض (البنك) والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣١ مارس ٢٠١٨، والقوائم المرحلية الموحدة الموجزة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التفسيرية ("القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة"). إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. إن مسؤوليتنا هي إظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشتمل فحص المعلومات المالية المرحلية على توجيه استفسارات، بشكل أساسي، إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. إن الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. وعليه، فإننا لا نبدي رأياً حول المراجعة.

الاستنتاج

استناداً على فحصنا، لم يلفت انتباهنا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح رقم (١٦) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة. وكجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح رقم (١٦) مع التحليل المعد من قبل البنك لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهرية.

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني – ترخيص رقم ٤٧١

إرنست ويونغ
ص. ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤

٢٤ شعبان ١٤٣٩هـ
(١٠ مايو ٢٠١٨)

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	31 مارس 2018م (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017م (مدققة)	31 مارس 2017م (غير مدققة)
الموجودات				
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		**16,365,820**	18,504,255	20,219,891
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**4,910,855**	9,372,200	8,149,190
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	6	**312,050**	115,890	114,165
استثمارات، صافي	7	**46,713,997**	46,369,903	43,317,883
قروض وسلف، صافي	8	**141,222,247**	138,837,618	140,915,244
استثمارات في شركات زميلة		**577,879**	564,769	549,307
عقارات أخرى		**232,119**	235,119	238,057
ممتلكات ومعدات، صافي		**1,744,969**	1,752,408	1,851,001
موجودات أخرى		**1,590,129**	530,009	968,749
إجمالي الموجودات		**213,670,065**	216,282,171	216,323,487
المطلوبات وحقوق المساهمين				
المطلوبات				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**7,459,378**	7,056,168	8,544,059
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	6	**220,110**	77,923	96,801
ودائع العملاء	9	**151,921,098**	154,365,549	154,187,711
سندات دين مصدرة		**8,049,211**	8,016,639	8,050,461
مطلوبات أخرى		**9,851,267**	8,142,899	8,483,180
إجمالي المطلوبات		**177,501,064**	177,659,178	179,362,212
حقوق المساهمين				
رأس المال		**30,000,000**	30,000,000	30,000,000
احتياطي نظامي		**3,922,592**	3,922,592	2,936,093
احتياطيات أخرى		**464,530**	686,865	593,788
أرباح مبقاه		**1,781,879**	2,873,536	3,431,394
أرباح مقترح توزيعها		**-**	1,140,000	-
إجمالي حقوق المساهمين		**36,169,001**	38,622,993	36,961,275
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**213,670,065**	216,282,171	216,323,487

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

طارق عبدالرحمن السدحان
نائب الرئيس التنفيذي الأول - المدير المالي

عبدالمجيد عبدالله المبارك
الرئيس التنفيذي

م. عبدالله محمد العيسى
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)

بآلاف الريالات السعودية	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018م	2017م
دخل العمولات الخاصة	**1,868,328**	1,837,649
مصاريف العمولات الخاصة	**346,985**	412,337
صافي دخل العمولات الخاصة	**1,521,343**	1,425,312
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	**424,852**	401,068
دخل تحويل عملات أجنبية، صافي	**68,634**	72,366
دخل متاجرة، صافي	**31,844**	(157)
توزيعات أرباح	**6,570**	5,595
مكاسب استثمارات متاحة للبيع، صافي	-	92,585
خسائر استثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة، صافي	**(1,850)**	-
مكاسب أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، صافي	**70,561**	-
دخل العمليات الأخرى	**7,592**	10,517
إجمالي دخل العمليات، صافي	**2,129,546**	2,007,286
رواتب الموظفين وما في حكمها	**414,833**	397,734
إيجارات ومصاريف مباني	**82,854**	80,150
استهلاك ممتلكات ومعدات	**71,267**	72,029
مصاريف عمومية وإدارية أخرى	**227,079**	183,461
مخصص انخفاض لخسائر الائتمان، صافي	**196,444**	217,113
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	**45,102**	-
مخصص الانخفاض/(عكس المخصص) في قيمة الموجودات المالية الأخرى	**(36,760)**	-
مصاريف العمليات الأخرى	**6,074**	11,009
إجمالي مصاريف العمليات ، صافي	**1,006,893**	961,496
صافي دخل العمليات	**1,122,653**	1,045,790
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي	**14,180**	1,565
صافي دخل الفترة	**1,136,833**	1,047,355
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)	**0.38**	0.35

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

طارق عبدالرحمن السدحان	عبدالمجيد عبدالله المبارك	م. عبدالله محمد العيسى
نائب الرئيس التنفيذي الأول - المدير العالي	الرئيس التنفيذي	رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس

بآلاف الريالات السعودية	2018م	2017م
صافي دخل الفترة	**1,136,833**	1,047,355
الدخل الشامل الآخر:		
بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة في الفترات اللاحقة:		
القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-
- صافي التغير في القيمة العادلة	**(235,376)**	-
- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة	**(73,877)**	-
- صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين	**42,866**	-
- استثمارات متاحة للبيع	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة	-	149,515
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة	-	(88,656)
- الانخفاض في قيمة الاستثمارات	-	-
- مكاسب بيع استثمارات	-	(88,656)
بنود من غير الممكن أن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة في الفترات اللاحقة:		
- صافي التغير في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**160,530**	-
- صافي التغير في القيمة العادلة	-	-
الدخل الشامل الآخر للفترة	**(105,857)**	60,859
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**1,030,976**	1,108,214

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

طارق عبدالرحمن السدحان نائب الرئيس التنفيذي الأول - المدير المالي	عبدالمجيد عبدالله الميمك الرئيس التنفيذي	م. عبدالله محمد العيسى رئيس مجلس الإدارة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)
لفترتي الثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2018م و 2017م

بآلاف الريالات السعودية	رأس المال	الإحتياطي النظامي	الإحتياطات الأخرى	الأرباح المبقاة	الأرباح المقترح توزيعها	الإجمالي
31 مارس 2018م						
الرصيد في بداية الفترة	30,000,000	3,922,592	686,865	2,873,536	1,140,000	38,622,993
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018م (إيضاح 4)	-	-	(116,478)	(2,008,490)	-	(2,124,968)
الرصيد المعدل في بداية الفترة	30,000,000	3,922,592	570,387	865,046	1,140,000	36,498,025
إجمالي الدخل الشامل						
صافي التغير في القيمة العادلة لـ:						
- أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	160,530	-	-	160,530
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(235,376)	-	-	(235,376)
صافي المبلغ المعاد تصنيفه إلى قائمة الدخل لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	(73,877)	-	-	(73,877)
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	42,866	-	-	42,866
صافي الدخل للفترة	-	-	-	1,136,833	-	1,136,833
إجمالي الدخل الشامل	-	-	(105,857)	1,136,833	-	1,030,976
توزيعات الأرباح النهائية – 2017م	-	-	-	-	(1,140,000)	(1,140,000)
مخصص الزكاة	-	-	-	(220,000)	-	(220,000)
الرصيد في نهاية الفترة	30,000,000	3,922,592	464,530	1,781,879	-	36,169,001
31 مارس 2017						
الرصيد في بداية الفترة	30,000,000	2,936,093	532,929	2,604,039	900,000	36,973,061
إجمالي الدخل الشامل						
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	149,515	-	-	149,515
صافي المبالغ المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع المحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة	-	-	(88,656)	-	-	(88,656)
صافي الدخل للفترة	-	-	-	1,047,355	-	1,047,355
إجمالي الدخل الشامل	-	-	60,859	1,047,355	-	1,108,214
توزيعات الأرباح النهائية – 2016م	-	-	-		(900,000)	(900,000)
مخصص الزكاة	-	-	-	(220,000)	-	(220,000)
الرصيد في نهاية الفترة	30,000,000	2,936,093	593,788	3,431,394	-	36,961,275

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

طارق عبدالرحمن السدحان نائب الرئيس التنفيذي الأول - المدير المالي	عبدالمجيد عبدالله المبارك الرئيس التنفيذي	م. عبدالله محمد العيسى رئيس مجلس الإدارة

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)

بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018م	2017م
الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل الفترة		**1,136,833**	1,047,355
التعديلات لتسوية صافي دخل الفترة إلى صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية:			
صافي إطفاء العلاوة والخصم على صافي الأدوات الغير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		**16,715**	18,858
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(68,711)**	(92,585)
مكاسب استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة، صافي		**(3,796)**	(136)
استهلاك ممتلكات ومعدات		**71,267**	72,029
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي		**(14,180)**	(1,565)
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		**45,102**	-
مخصص الانخفاض/(عكس المخصص) في قيمة الموجودات المالية الأخرى		**(36,760)**	-
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي		**196,444**	217,113
		1,342,914	1,261,069
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		**(240,739)**	146,238
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء		**2,506,662**	(1,144,000)
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات		**(196,160)**	75,130
القيمة العادلة المدرجة من خلال قائمة الدخل		**110,115**	(100,000)
قروض وسلف، صافي		**(4,007,140)**	1,777,010
عقارات أخرى		**3,000**	6,960
موجودات أخرى		**(1,060,120)**	(91,083)
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**403,210**	(292,654)
القيمة العادلة السلبية للمشتقات		**142,187**	(41,837)
ودائع العملاء		**(2,444,451)**	(2,495,992)
مطلوبات أخرى		**(266,549)**	395,046
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(3,707,071)**	(504,113)
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		**5,657,200**	8,509,623
شراء استثمارات غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		**(6,209,977)**	(6,402,463)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		**(63,828)**	(60,681)
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**(616,605)**	2,046,479
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح وزكاة مدفوعة		**(1,806)**	(379)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(1,806)**	(379)
صافي (النقص) الزيادة في النقدية وشبه النقدية		**(4,325,482)**	1,541,987
النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة		**16,151,643**	16,082,760
النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة	11	**11,826,161**	17,624,747
عمولات خاصة مستلمة خلال الفترة		**1,884,730**	1,820,909
عمولات خاصة مدفوعة خلال الفترة		**482,264**	486,469
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة		**(105,857)**	60,859

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة.

طارق عبدالرحمن السدحان
نائب الرئيس التنفيذي الأول - المدير المالي

عبدالمجيد عبدالله المبارك
الرئيس التنفيذي

م. عبدالله محمد العيسى
رئيس مجلس الإدارة

1 - عام

تأسس بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 340 فرعاً (31 مارس 2017م : 334 فرعاً) في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك الرياض
شارع الملك عبدالعزيز - حي المربع
ص ب 22622
الرياض 11416
المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك.

إن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة تشمل القوائم المالية لبنك الرياض وشركاته التابعة المملوكة بالكامل والمؤسسة في المملكة العربية السعودية عدا الشركات المذكورة في النقطة "د" و "ه"(و يشار اليها مجتمعة بـ"المجموعة"): أ) شركة الرياض المالية (تتولى القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة، وحفظ الأوراق المالية والتي تنظمها هيئة السوق المالية)؛ ب) شركة إثراء الرياض العقارية (والغرض منها الاحتفاظ وادارة وبيع وشراء الأصول العقارية للملاك أو للغير وذلك لغرض التمويل)؛ ج) شركة الرياض لوكالة التأمين (تعمل كوكيل لبيع منتجات التأمين المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين رئيسية أخرى)؛ د) شركة كيرزون بروبيرتيز ستريت ليميتد والمؤسسة في جزيرة مان؛ هـ) شركة الرياض للأسواق المالية والمرخصة في جزر كايمان – دولة تحظى بصلاحية المقاصة وإعلان إفلاس (وتختص الشركة بتنفيذ معاملات المشتقات المالية مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض).

2 - أسس الإعداد

تم اعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 – القوائم المالية المرحلية والمعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. لا تشتمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الموحدة السنوية، ويجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

اعتباراً من 1 يناير 2018، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 – الأدوات المالية، والمعيار الدولي للتقرير المالي 15 – الإيرادات من العقود مع العملاء. وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لهذه المعايير الجديدة في الايضاح 5: السياسات المحاسبية الهامة. تأثير التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة لتطبيق هذه المعايير تم توضيحها في الإيضاح 4. تم الإفصاح عن الأحكام والتقديرات الهامة المتعلقة بالانخفاض في القيمة في الايضاح 14 - إدارة المخاطر المالية، بعد الأخذ بعين الاعتبار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 لأول مرة.

3 - أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة القوائم المالية للشركات التابعة والتي يتم إعدادها لنفس الفترة المالية للبنك وباستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت المستثمر فيها التي تسيطر عليها المجموعة. وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض لمخاطر أو يكون لديها حقوق من العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في المنشأة المستثمر فيها، ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة المستثمر فيها.

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للمجموعة بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى المجموعة، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك وشركاته التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية المتداخلة بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة. كما يتم استبعاد الخَسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد المكاسب غير المحققة وذلك فقط بقدر عدم وجود دليل على حدوث انخفاض في القيمة.

تعمل المجموعة كمدير استثمار لعدد من صناديق الاستثمار. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق الاستثمار، عادة ما يتم التركيز على تقييم المصالح الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (بما في ذلك أية حصص مسجلة وأتعاب إدارة متوقعة) وعلى قدرة المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد تبين للمجموعة بأنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة

اعتباراً من 1 يناير 2018، اتبعت المجموعة معيارين محاسبين جديدين وتم توضيح أثر تطبيق هذه المعايير أدناه:

4-1 المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء

اتبعت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء، ونتج عن ذلك تغير سياسة المجموعة بشأن إثبات الإيرادات من العقود مع العملاء.

لقد صدر المعيار الدولي للتقرير المالي 15 في شهر مايو 2014م، ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقرير المالي 15 نموذجاً واحداً شاملاً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء، وحل محل الارشادات الحالية المتعلقة بإثبات الإيرادات المذكورة حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي. لقد حدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 نموذجاً مؤلفاً من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء. وبموجب هذا المعيار، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يتوقع أن تستحقه المنشأة مقابل تحويل البضاعة أو الخدمات إلى عميل ما.

لقد ارتأت المجموعة التطبيق بأثر رجعي معدل وهذا التطبيق يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 15 عند اتباع المعيار الجديد. يتطلب التطبيق بأثر رجعي معدل أيضاً اثبات الأثر التراكمي لاتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 15 على كافة العقود كما في 1 يناير 2018 ضمن حقوق الملكية. كما أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 15 لم ينتج عنه أي تأثير جوهري في القوائم المالية المرحلية الموجزة.

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية

لقد ارتأت المجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9– الأدوات المالية الصادر في شهر يوليو 2014م وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تغيراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية – الاثبات والقياس. يجمع المعيار الجديد تغيرات أساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وتغيرات في بعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية.

وكما يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 9، اختارت المجموعة الاستمرار في المحاسبة عن تغطية المخاطر طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39.

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية (تتمة)

فيما يلي ملخصاً بالتغيرات الأساسية التي طرأت على السياسات المحاسبية للمجموعة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 :

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على ثلاثة فئات أساسية لتصنيف الموجودات المالية وهي: مقاسة بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يُحدد هذا التصنيف بشكل عام، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، على أساس نموذج الأعمال الذي يدار بموجبه الأصل المالي وتدفقاته النقدية التعاقدية. يستبعد المعيار فئات التصنيف الحالية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي 39 وذلك فيما يتعلق الاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة والاستثمارات المتاحة للبيع. وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، يحظر فصل المشتقات المدمجة في عقود يكون مضيفها أصل مالي يقع ضمن نطاق المعيار. وبدلاً من ذلك، يتم تقويم الأداة المختلطة لأغراض التصنيف. ولتوضيح كيفية قيام المجموعة بتصنيف الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

لقد أبقى المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بشكل كبير على المتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39 بخصوص تصنيف المطلوبات المالية. ومع ذلك، بالرغم من أنه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، تم إثبات كافة تغيرات القيمة العادلة للمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، فإن تغيرات القيمة العادلة، طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 تم إظهارها على النحو التالي:

- تم عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان للمُصدر في الدخل الشامل الآخر، و
- تم عرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة للمطلوبات في قائمة الدخل.

ولتوضيح كيفية قيام المجموعة بتصنيف المطلوبات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 نموذج "الخسارة المتكبدة" بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 من المجموعة تسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة القروض والموجودات المالية الأخرى المتعلقة بالدين غير المقتناه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بالإضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. يحدد المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الاثنى عشر شهراً القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان لهذه الموجودات قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وإذا كان الأصل المالي قد استوفى شروط تعريف الموجودات المالية المشتراه أو المستحدثة ذات مستوى ائتماني منخفض، يتم احتساب المخصص على أساس التغير في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

ووفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في وقت أبكر عما كان عليه في معيار المحاسبة الدولي 39. لتوضيح كيفية قيام المجموعة بتطبيق متطلبات الانخفاض في القيمة المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة.

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية (تتمة)

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9، بأثر رجعي، باستثناء ما هو مبين أدناه:

- لم يتم تعديل فترات المقارنة. وتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في الأرباح المبقاة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وعليه، لا تعكس المعلومات المعروضة لعام 2017 المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة مع المعلومات المعروضة لعام 2018 بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

تم إجراء عمليات التقويم التالية بناءً على الحقائق والظروف القائمة بتاريخ التطبيق الأولي:

1. تحديد نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالأصل المالي.
2. تخصيص وإلغاء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة سابقاً على أنه تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
3. تخصيص بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المقتناه لأغراض المتاجرة كـ "مقتناه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر".

تم الافتراض بأن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل جوهري بالنسبة لأدوات الدين التي تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

أ) يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، وفئات القياس الجديدة، طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاصة بالمجموعة كما في 1 يناير 2018:

(بآلاف الريالات السعودية)	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9
الموجودات المالية				
نقدية وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	18,504,255	18,501,026
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	9,372,200	9,367,478
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إلزامي)	115,890	115,890
قروض وسلف، صافي	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	138,837,618	137,411,556
سندات استثمارية – أدوات دين	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	12,224,295	12,224,295
سندات استثمارية – أدوات دين	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إلزامي)	884,900	884,900
سندات استثمارية – أدوات دين	مقتناه بالتكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	31,436,344	31,399,298
سندات استثمارية – أدوات حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,520,604	1,520,604
سندات استثمارية – أدوات حقوق ملكية	مقتناة لأغراض المتاجرة	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	303,760	303,760
موجودات أخرى – ذمم مدينة	مقتناه بالتكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	530,009	530,009
			213,729,875	212,258,816
المطلوبات المالية				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	مقتناه بالتكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	7,056,168	7,056,168
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	77,923	77,923
ودائع العملاء	مقتناه بالتكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	154,365,549	154,365,549
سندات دين مصدرة	مقتناه بالتكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	8,016,639	8,016,639
مطلوبات أخرى	مقتناه بالتكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	8,142,899	8,796,808
			177,659,178	178,313,087

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية (تتمة)

ب) يشمل الجدول أدناه على تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 ،وذلك في 1 يناير 2018م عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

(بآلاف الريالات السعودية)	إيضاح	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018
الموجودات المالية					
التكلفة المطفأة					
نقدية وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		18,504,255	-	(3,229)	18,501,026
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		9,372,200	-	(4,722)	9,367,478
قروض وسلف		138,837,618	-	(1,426,062)	137,411,556
سندات استثمارية - أدوات دين		31,436,344	-	(37,046)	31,399,298
موجودات أخرى		530,009	-	-	530,009

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية (تتمة)

ب) يشمل الجدول أدناه على تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 ،وذلك في 1 يناير 2018م عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

(بآلاف الريالات السعودية)

	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس (الخسائر الائتمانية المتوقعة)	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018
الموجودات المالية				
متاحة للبيع				
31 ديسمبر 2017م	14,629,799	-	-	-
محول إلى:				
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات حقوق الملكية	-	(1,520,604)	-	-
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين	-	(12,224,295)	-	-
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	(884,900)	-	-
1 يناير 2018م	-	-	-	-
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات حقوق الملكية				
31 ديسمبر 2017م				
المحول من المتاحة للبيع	-	1,520,604	-	-
1 يناير 2018م	-	-	-	**1,520,604**
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات دين	-	-	-	-
31 ديسمبر 2017م	-	-	-	-
المحول من المتاحة للبيع	-	12,224,295	-	
1 يناير 2018م	-	-	-	**12,224,295**
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	
استثمارات:	-	-	-	-
31 ديسمبر 2017م	303,760		-	-
المحول من المتاحة للبيع	-	884,900	-	-
1 يناير 2018م	-	-	-	**1,188,660**
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	115,890	-	-	-
1 يناير 2018م	-	-	-	115,890
المطلوبات المالية				
بالتكلفة المطفأة				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,056,168	-	-	-
ودائع العملاء	154,365,549	-	-	-
سندات دين مصدرة	8,016,639	-	-	-
مطلوبات أخرى	8,142,899	-	653,909	-
إجمالي التكلفة المطفأة	-	-	-	178,235,164
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	77,923	-	-	-
1 يناير 2018م	-	-	-	**77,923**

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية (تتمة)

ج) لم يتم إعادة تصنيف أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية إلى التكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

د) الأثر على الأرباح المبقاة والاحتياطيات الأخرى

يوضح الجدول التالي آثار إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية من الفئات طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى فئة التكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9:

بآلاف الريالات السعودية	الأرباح المبقاة	الاحتياطيات الأخرى
الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)	2,873,536	686,865
إعادة التصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9*	171,761	(171,761)
إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	(2,180,251)	55,283
الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (1 يناير 2018)	865,046	570,387

*تشمل إعادة تصنيف أدوات من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

هـ) يشتمل الجدول أدناه على تسوية المخصص الافتتاحي المسجل طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 إلى المخصص طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9:

مخصص الانخفاض في القيمة الختامي للموجودات المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، ومخصصات التزامات القروض وعقود الضمانات المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37: المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2017، إلى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الافتتاحي المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018.

(بآلاف الريالات السعودية)	31 ديسمبر 2017 (معيار المحاسبة الدولي 39 / معيار المحاسبة الدولي 37)	إعادة التصنيف	إعادة القياس	1 يناير 2018 (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)
قروض وذمم مدينة (معيار المحاسبة الدولي 39)/ موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)				
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	3,229	3,229
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	4,722	4,722
استثمارات، صافي	-	-	37,046	37,046
قروض وسلف، صافي	2,084,926	-	1,426,062	3,510,988
الإجمالي	2,084,926	-	1,471,059	3,555,985
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)				
استثمارات، صافي – مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات دين (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)	-	-	55,283	55,283
التزامات القروض وعقود الضمانات المالية	-	-	653,909	653,909
الإجمالي	-	-	709,192	709,192

4 - أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

4-2 المعيار الدولي للتقرير المالي 9 : الأدوات المالية (تتمة)

و) يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، كما في 31 مارس 2018م :

(بآلاف الريالات السعودية)

	إلزامياً مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات دين	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات حقوق ملكية	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
الموجودات المالية					
نقدية وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	16,365,820	16,365,820
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	4,910,855	4,910,855
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	312,050	-	-	-	312,050
استثمارات، صافي	1,149,596	10,338,374	1,664,913	33,561,114	46,713,997
قروض وسلف، صافي	-	-	-	141,222,247	141,222,247
إجمالي الموجودات المالية	**1,461,646**	**10,338,374**	**1,664,913**	**196,060,036**	**209,524,969**
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	7,459,378	7,459,378
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	220,110	-	-	-	220,110
ودائع العملاء	-	-	-	151,921,098	151,921,098
سندات دين مصدرة	-	-	-	8,049,211	8,049,211
إجمالي المطلوبات المالية	**220,110**	**-**	**-**	**167,429,687**	**167,649,797**

يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، كما في 31 ديسمبر 2017م :

(بآلاف الريالات السعودية)

	مقتناه لأغراض المتاجرة	قروض وذمم مدينة	متاحة للبيع	أخرى بالتكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
الموجودات المالية					
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	18,504,255	18,504,255
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	9,372,200	9,372,200
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	115,890	-	-	-	115,890
استثمارات، صافي	303,760	-	14,629,799	31,436,344	46,369,903
قروض وسلف، صافي	-	138,837,618	-	-	138,837,618
إجمالي الموجودات المالية	419,650	138,837,618	14,629,799	59,312,799	213,199,866
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	7,056,168	7,056,168
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	77,923	-	-	-	77,923
ودائع العملاء	-	-	-	154,365,549	154,365,549
سندات دين مصدرة	-	-	-	8,016,639	8,016,639
إجمالي المطلوبات المالية	77,923	-	-	169,438,356	169,516,279

5 - السياسات المحاسبية الهامة

تتماشى السياسات المحاسبية، والتقديرات والافتراضات المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، باستثناء السياسات المحاسبية الموضحة أدناه. وباتباع المعايير الجديدة المبينة في الإيضاح 4، تطبق السياسات المحاسبية التالية اعتباراً من 1 يناير 2018م والتي تحل محل / تعدل أو تضاف إلى السياسات المحاسبية المقابلة لها المذكورة في القوائم المالية لعام 2017م.

5-1 تصنيف الموجودات المالية

عند الاثبات الأولي، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية وفقاً لنموذج أعمال إدارة هذه الموجودات وشروطها التعاقدية، وتقاس على النحو التالي:

أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلاً من الشرطين التاليين مع عدم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (اختبار "التدفقات النقدية التي تُعد -فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم").

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت كلاً من الشرطين التاليين مع عدم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم بعد ذلك قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة، وتدرج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. بينما يتم اثبات دخل العمولة ومكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

أدوات حقوق الملكية: بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقتناه لغير أغراض المتاجرة وعند الاثبات الأولي لها، يجوز للمجموعة أن تختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده. أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقييم الانخفاض في القيمة.

ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، الأدوات المشتقة، وأدوات حقوق الملكية المتداولة المقتناه لأغراض المتاجرة، وأدوات دين غير مصنفة بـ "التكلفة المطفأة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". إضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة عند الاثبات الأولي أن تسم – بشكل لا رجعة فيه – أي أصل إذا كان يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص – بشكل جوهري – عدم الاتساق المحاسبي والذي ينشأ خلاف ذلك.

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاثبات الأولي لها، باستثناء الفترة التي تلي قيام المجموعة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-1 تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

يتم أدناه شرح تفاصيل تقويم نموذج الأعمال واختبار "التدفقات النقدية التي هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم".

تقويم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال ويتم تقديم هذه المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:

- السياسات والأهداف الموضوعة للمحفظة وممارسات تلك السياسات عملياً. وبشكل خاص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفائدة المتعاقد عليها، أو الحفاظ على معدل فائدة معين، أو مطابقة مدة هذه الموجودات المالية مع مدة المطلوبات المالية التي تمولها تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال فيما إذا تم التعويض على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها، و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقويم الشامل لكيفية تحقيق هدف المجموعة المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم القيام بتقويم نموذج الأعمال وفق تصورات متوقعة يمكن أن تحدث بشكل معقول دون الأخذ بالاعتبار ما يسمى تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة ضغط". وفي حالة تحقق التدفقات النقدية، بعد الاثبات الأولي، بشكل مختلف عن توقعات المجموعة الأصلية، فإن المجموعة لا تقوم بتغيير تصنيف باقي الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذاك، ولكن يأخذ بالاعتبار هذه المعلومات عند تقويم الموجودات المالية التي تم استحداثها أو شراؤها حديثاً.

يتم قياس الموجودات المالية المقتناه لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أداؤها على أساس القيمة العادلة – بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية معاً.

تقويم التدفقات النقدية التعاقدية التي هي – فقط – دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة

كخطوة ثانية في عملية التصنيف الخاصة بها ، تقوم المجموعة بتقويم الشروط التعاقدية للأداة لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع اختبار "التدفقات النقدية التي هي -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم".

لأغراض هذا التقويم، يمثل "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاثبات الأولي. أما "الفائدة" فتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان ومخاطر الاقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة ما، و تكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ،بالإضافة إلى هامش الربح.

وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بالحسبان الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك فيما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تستوفى هذا الشرط.

ولإجراء هذا التقويم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الرفع المالي.
- الدفع مقدماً وشروط التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من أصول معينة (على سبيل المثال ترتيبات أصل بدون حق الرجوع) .
- الميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود (على سبيل المثال إعادة تعيين أسعار الفائدة).

التخصيص بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

عند الاثبات الأولي، قامت المجموعة بتخصيص بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وقبل 1 يناير 2018م، قامت المجموعة أيضاً بتخصيص بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنه يتم إدارة وتقويم هذه الموجودات والإفصاح عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-2 تصنيف الالتزامات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية، فيما عدا الضمانات المالية والتزامات القروض، على أنها يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تحسب التكلفة المطفأة بعد الاخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة على إصدار الأموال، والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي.

5-3 إلغاء الاثبات

أ) الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات، أو عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي أو إذا لم تقم المجموعة بتحويل ولا بإبقاء مايقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي مع عدم احتفاظه بالسيطرة على الأصل المالي.

وعند إلغاء اثبات أصل مالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الخاصة بالجزء الذي تم إلغاء إثباته)، و (أ) بين العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) و (ب) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم اثباتها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر، يجب أن يتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة.

اعتباراً من 1 يناير 2018، لا يتم اثبات أية مكاسب أو خسائر تراكمية والمثبتة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر بشأن أوراق حقوق الملكية الاستثمارية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر- في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات . يتم اثبات أية عمولة على الموجودات المالية المحولة والمؤهلة لإلغاء الاثبات والتي نشأت أو احتفظت بها المجموعة كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

وعند بيع موجودات إلى طرف ثالث مع مقايضة إجمالي معدل العائد على الموجودات المحولة ، يتم المحاسبة عن المعاملة كمعاملة تمويل مضمونة مشابهة لمعاملات البيع وإعادة الشراء نظراً لإبقاء المجموعة على كافة أو ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت الملكية لهذه الموجودات.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-3 إلغاء الاثبات (تتمة)

أ) الموجودات المالية (تتمة)

في العمليات التي لم تقم المجموعة بتحويل، أولا بالإبقاء على ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، مع إبقاء المجموعة على السيطرة على الأصل المُحول، فإن المجموعة تستمر في إثبات الأصل المُحول بقدر ارتباطه المستمر به، والذي يتم تحديده بقدر تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

وفي بعض العمليات تبقى المجموعة على التزام خدمة الأصل المالي المحول مقابل أتعاب. يتم إلغاء اثبات الأصل المحول إذا كانت تنطبق عليه شروط إلغاء الاثبات. يتم إثبات إما أصل خدمة أو التزام خدمة مقابل عقد الخدمة ذلك، إذا كان من المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تكون أكثر من التعويض الكافي مقابل الخدمة (أصل) أو إذا كان من غير المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تعوض المنشأة -بشكل كافٍ -عن أداء الخدمة (إلتزام).

قبل 1 يناير 2018، تم تصنيف الحصص المبقاة بشكل أساسي كاستثمارات متاحة للبيع وكانت تقاس بالقيمة العادلة.

5-4 تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ) الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة جوهرياً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً ، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء اثبات الأصل المالي الأصلي مع الاعتراف بالفرق المثبت كمكاسب أو خسائر إلغاء الاثبات ويتم إثبات أصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

وإذا لم تختلف التدفقات النقدية من الأصل المالي المعدل المثبت بالتكلفة المطفأة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر التعديلات وتحمل في الربح أو الخسارة. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سوياً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كدخل عمولة.

ب) المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء إثبات التزام مالي ما وذلك عندما يتم تعديل شروطه وعندما تختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بشكل جوهري. وفي مثل هذه الحالة، يتم اثبات التزام مالي جديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة، ويتم اثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم استنفاذه والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في الربح أو الخسارة.

5-5 الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات خسارة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.
- مبالغ الإيجار مستحقة التحصيل.
- عقود الضمانات المالية الصادرة، و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض القيمة على أدوات حقوق الملكية الاستثمارية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، بإستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص الخسائر لها بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

- سندات الدين الاستثمارية التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-5 الانخفاض في القيمة (تتمة)

تعتبر المجموعة بأن أداة الدين لها مخاطر ائتمانية منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ " الدرجة الاستثمارية".

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً احتماله مرجح للخسائر الائتمانية، ويتم قياسها على النحو التالي:

- للموجودات المالية التي لاتعد ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون واجبة السداد للمنشأة بموجب العقد؛ وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها) .
- للموجودات المالية التي تعد ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية واجبة السداد للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي يتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها مطروحاً منه أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حالة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها، أو استبدال أحد الموجودات المالية الحالية بأصل جديد نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم إجراء تقويم للتأكد فيما إذا كان يجب إلغاء اثبات الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:
إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى إلغاء إثبات الأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في المحاسبة عن العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
إذا أدى التعديل المتوقع إلى إلغاء اثبات الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معاملتها كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ إلغاء اثباته. يدرج هذا المبلغ عند حساب العجز النقدي للأصل المالي الحالي الذي تم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاثبات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

بتاريخ إعداد التقارير، تقوم المجموعة بإجراء تقويم للتأكد من إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر التي يكون له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من ذلك الأصل المالي.

ومن الأدلة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق، أو
- إعادة هيكلة القرض والسلفة من قبل المجموعة وفق شروط معينة.
- احتمال دخول المقترض في الافلاس أو إعادة هيكلة مالية.
- إختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور حالة المقترض يعتبر عادة ذا مستوى ائتماني منخفض ما لم يكن هناك دليلاً على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على التعثر. إضافة إلى ذلك، تعتبر قروض الأفراد المتأخرة السداد لمدة 90 يوماً فأكثر قروضاً متعثرة.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-5 الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض (تتمة)

عند إجراء تقويم لتحديد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذا مستوى ائتماني منخفض، فإن المجموعة تنظر في العوامل التالية:

- تقويم السوق للجدارة الائتمانية بناء على عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار سندات جديدة.
- احتمال إعادة هيكلة القرض مما يؤدي على تكبد حامل ارتباط القرض لخسائر من خلال الاعفاء الإلزامي أو غير الإلزامي عن السداد.
- آليات الدعم الدولية الموضوعة لتأمين الدعم اللازم كمقرض أخير لذلك البلد، والنية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشمل ذلك تقييما لعمق تلك الآليات (وبغض النظر عن النية السياسية) وعما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالشروط المطلوبة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة : تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- التزامات القروض وعقود الضمانات المالية: تظهر بشكل عام، كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون ارتباط تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع المجموعة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمكون الارتباط للقرض بشكل مستقل عن مكون الارتباط الذي تم سحبه. تقوم المجموعة بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه. يتم إظهار أي فائض من مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه كمخصص، و
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم اثبات مخصص خسائر في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تعتبر هي نفسها القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر، ويتم اثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم اثبات خسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة، وتدرج التغيرات بين التكلفة المطفأة للموجودات والقيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

الشطب

يتم اثبات القروض وأدوات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات المجموعة بشأن استرداد المبالغ المستحقة. وفي حالة زيادة المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفرق أولاً كإضافة إلى المخصصات التي يتم تطبيقها بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم إرجاع أية مبالغ مستردة لاحقة إلى مصاريف خسائر الائتمان.

تقويم الضمانات

لتقليل مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، تقوم المجموعة باستخدام الضمانات، قدر الامكان. تكون الضمانات على أشكال متنوعة مثل النقدية، والأوراق المالية وخطابات الضمان / الاعتماد، والعقارات ، وذمم مدينة، والمخزون وغيرها من الموجودات الغير مالية والتعزيزات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن سياسة المجموعة بشأن الضمانات التي يتم التنازل عنها إليه بموجب اتفاقيات الإقراض بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 هي نفس السياسة المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. ولا يتم تسجيل الضمانات في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة مالم يتم مصادرتها، إلا أن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتم تقويمها عند نشأتها كحد الأدنى، ويعاد تقويمها على أساس دوري. أما بعض الضمانات مثل النقدية والأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش فيتم تقويمها يومياً.

وقدر الإمكان، تقوم المجموعة باستخدام البيانات من الأسواق النشطة لتقويم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. أما الموجودات المالية الأخرى التي لا يمكن تحديد قيمتها السوقية فيتم تقويمها باستخدام النماذج. يتم تقويم الضمانات غير المالية مثل العقارات على أساس البيانات المقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء التقييم العقاري، أو على أساس مؤشرات أسعار المساكن.

الضمانات التي يتم مصادرتها

إن سياسة المجموعة المحاسبية المتبعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 هي نفس السياسة المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. تتمثل سياسة المجموعة في التأكد فيما إذا من الأفضل استخدام الأصل المصادر لأغراض عمليات المجموعة الداخلية أو بيعه. تحول الموجودات التي يتقرر بأنها مفيدة للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات المعنية بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. تحول الموجودات التي يتقرر بأنه من الأفضل بيعها إلى الموجودات المعدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية)، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع الموجودات غير المالية وذلك في تاريخ الاستحقاق وبما يتفق مع سياسة المجموعة.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-5 الانخفاض في القيمة (تتمة)

الضمانات التي يتم مصادرتها (تتمة)

وخلال دورة الأعمال العادية، لا تقوم المجموعة فعلياً بمصادرة عقارات أو موجودات أخرى في محفظة الأفراد الخاصة به، لكن تقوم بتكليف وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال ويتم ذلك عادة بالمزادات العلنية، لسداد القرض القائم. تعاد المبالغ الفائضة إلى العملاء / الجهات المقترضة. ونتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية التي لازالت تحت الإجراءات القانونية للمصادرة في قائمة المركز المالي.

5-6 الضمانات المالية والتزامات القروض

إن الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة القيام بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في القيام بالسداد في الموعد المحدد وفق شروط أداة الدين. أما التزامات القروض فهي تعهدات مؤكدة لمنح الائتمان وفق شروط وأحكام محددة سلفاً.
يتم، في الأصل، قياس الضمانات المالية الصادرة أو الالتزامات لمنح القروض بأسعار تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق مبدئياً بالقيمة العادلة وتطفأ القيمة العادلة الأولية على مدى فترة الضمان أو الالتزام، وبعد ذلك، يتم قياسها على النحو التالي:

- اعتباراً من 1 يناير 2018: بالمبلغ الغير مطفأ أو مبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.
- قبل 1 يناير 2018: بالمبلغ الغير مطفأ أو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع دفعه لتسوية الالتزامات عندما يصبح الدفع بموجب العقد محتملاً ، أيهما أعلى.

لم تقم المجموعة بإصدار التزامات قروض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لالتزامات القروض الأخرى:

- اعتباراً من 1 يناير 2018: تقوم المجموعة بأثبات مخصص خسارة على أساس المتطلبات المتعلقة الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قبل 1 يناير 2018: كانت المجموعة تقوم بتجنيب مخصص طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 إذا ما اعتبر العقد متوقع خسارته.

5-7 العملات الأجنبية

تعرض القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بالريال السعودي والذي يعتبر أيضاً العملة الوظيفية للبنك. تقوم كل منشأة بتحديد عملتها الوظيفية، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لكل منشأة باستخدام تلك العملة الوظيفية.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية والمسجلة بالعملات الأجنبية (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية خارجية) في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة.

تمثل مكاسب وخسائر العملة الأجنبية على البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الوظيفية في بداية السنة المعدلة بناء على معدل الربح الفعلي والدفعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.

تقيد أو تحمل مكاسب أو خسائر الصرف غير المحققة على قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة.

يتم اثبات فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن تحويل البنود التالية في الدخل الشامل الآخر:
أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع (قبل 1 يناير 2018) أو استثمارات حقوق الملكية والتي تم اختيارها لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر (اعتباراً من 1 يناير 2018).
تحول البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار الصرف الفوري بتواريخ المعاملات الأولية. تحول البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف الفوري بتاريخ تحديد القيمة العادلة.
وبتاريخ إعداد التقارير، تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للعمليات الخارجية للريال السعودي بأسعار الصرف الفوري بتاريخ إعداد القوائم المالية، وتحول بنود قائمة الدخل لها بناء على المتوسط المرجح لأسعار الصرف السائدة خلال السنة. يتم اثبات فروقات التحويل في الدخل الشامل الآخر.
وإذا ما أدى استبعاد عملية خارجية إلى فقدان السيطرة أو التأثير الهام أو السيطرة المشتركة، يعاد تصنيف المبلغ المتراكم من احتياطي التحويل المتعلق بتلك العملية الخارجية إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة كجزء من مكاسب أو خسائر الاستبعاد. وفي حالة استبعاد المجموعة فقط جزء من حصتها في شركة تابعة تشتمل على عملية خارجية مع الاحتفاظ بالسيطرة، فإنه يعاد نسب الجزء المعني من المبلغ المتراكم إلى الحصص غير المسيطرة.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-8 إثبات الإيرادات / المصاريف

دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم اثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة العمولة الفعلي. يمثل معدل العمولة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إلى التكلفة المطفأة للأداة المالية.

وعند احتساب معدل العمولة الفعلي للأدوات المالية، بخلاف الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية وليس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم استخدام معدل العمولة الفعلي المعدل بمخاطر الائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة شاملاً الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يشتمل احتساب معدل العمولة الفعلي على تكاليف المعاملات والأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً مكملاً من معدل العمولة الفعلي. تشتمل تكاليف المعاملات على تكاليف عرضية تتعلق مباشرة باقتناء أو إصدار أصل مالي أو مطلوبات مالية.

قياس التكلفة المطفأة ودخل العمولات الخاصة

تمثل التكلفة المطفأة لأصل مالي ما أو التزام مالي ما المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاثبات الأولي مطروحاً منه المبلغ الأصلي المدفوع، وزائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ بتاريخ الاستحقاق، بعد تعديله، بالنسبة للموجودات المالية بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يمثل إجمالي القيمة الدفترية لأصل مالي ما التكلفة المطفأة لأي أصل مالي قبل تعديلها بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند احتساب دخل أو مصروف العمولة، يطبق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما يكون الأصل ليس ذا مستوى ائتماني منخفض) أو على التكلفة المطفأة للالتزام.

يتم احتساب الموجودات المالية التي يصبح مستواها الائتماني منخفض بعد الاثبات الأولي، ويتم احتساب دخل العمولة باستخدام معدل العمولة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي الحالات التي لم يعد فيها الأصل ذي مستوى ائتماني منخفض، فإنه يتم احتساب دخل العمولة على أساس الإجمالي.

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت ذات مستوى ائتماني منخفض عند الاثبات الأولي لها، يتم احتساب دخل العمولة وذلك بتطبيق معدل العمولة الفعلي المعدل بمخاطر الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل. لا يتم احتساب دخل العمولة على أساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان على الأصل.

5-9 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة وذلك على أساس الخبرات السابقة وعوامل أخرى تشتمل على الحصول على المشورة المهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي تعدل فيها التعديلات، إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو خلال الفترة التي تعدل فيها التقديرات وفي الفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

5 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5-9 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

1. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف.
2. قياس القيمة العادلة.
3. تصنيف الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
4. تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها.
5. الاستهلاك والاطفاء.
6. خطة المنافع المحددة.

6 – المشتقات

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الاسمية المتعلقة بها، إن المبالغ الاسمية التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها، وبالتالي فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعكس مخَاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة وَالتي تقتصر عادة على القيمة العادلَة الإيجابية للمشتقات، كما أنهَا لا تعكس مخاطر السوق.

	31 مارس 2018م (غير مدققة)			31 ديسمبر 2017م (مدققة)			31 مارس 2017م (غير مدققة)		
بآلاف الريالات السعودية	**القيمة العادلة الايجابية**	**القيمة العادلة السلبية**	**المبالغ الاسمية**	القيمة العادلة الايجابية	القيمة العادلة السلبية	المبالغ الاسمية	القيمة العادلة الايجابية	القيمة العادلة السلبية	المبالغ الاسمية
مقتناة لأغراض المتاجرة:									
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	**221,277**	**(181,952)**	**15,509,834**	78,724	(45,809)	9,914,179	52,784	(25,280)	8,349,887
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	**80,902**	**(33,419)**	**21,630,404**	30,538	(27,886)	19,767,301	47,448	(57,494)	25,412,678
خيارات العملات	**4,735**	**(4,739)**	**2,251,449**	4,228	(4,228)	3,233,155	13,933	(13,933)	7,117,408
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:									
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	**5,136**	-	**805,318**	2,400	-	187,503	-	(94)	75,000
الإجمالي	**312,050**	**(220,110)**	**40,197,005**	115,890	(77,923)	33,102,138	114,165	(96,801)	40,954,973

7 - الاستثمارات ، صافي

بآلاف الريالات السعودية	**31 مارس 2017م (غير مدققة)**	31 ديسمبر 2017م (مدققة)	31 مارس 2017م (غير مدققة)
- استثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة	**33,561,114**	31,436,344	27,439,112
- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	-
- أدوات دين	**1,664,913**		
- أدوات حقوق ملكية	**10,338,374**		
- استثمارات متاحة للبيع (2017)	-	14,629,799	15,777,124
- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**1,149,596**	303,760	100,136
- استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق (2017)	-	-	1,511
الإجمالي	**46,713,997**	46,369,903	43,317,883

تشتمل الاستثمارات على مبالغ قدرها 112.5 مليون ريال سعودي (2017: 78.3 مليون ريال سعودي)، مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع عملاء وبنوك أخرى. بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 109.5 مليون ريال سعودي (2017: 78.5 مليون ريال سعودي).

8 – القروض والسلف، صافي

8-1 القروض والسلف المقتناه بالتكلفة المطفأة

تتكون القروض والسلف المقتناه بالتكلفة المطفأة من الآتي:

31 مارس 2018م **بآلاف الريالات السعودية**	**جاري مدين**	**بطاقات ائتمان**	**قروض شخصية**	**قروض تجارية**	**أخـــــرى**	**الاجمالي**
قروض وسلف عاملة - إجمالي	**7,022,582**	**712,592**	**42,613,450**	**92,320,771**	**281,998**	**142,951,393**
قروض وسلف غير عاملة	**128,534**	**-**	**212,284**	**984,602**	**1,046**	**1,326,466**
إجمالي القروض والسلف	**7,151,116**	**712,592**	**42,825,734**	**93,305,373**	**283,044**	**144,277,859**
مخصص الانخفاض في القيمة	**(668,337)**	**(43,279)**	**(702,701)**	**(1,639,588)**	**(1,707)**	**(3,055,612)**
القروض والسلف، صافي	**6,482,779**	**669,313**	**42,123,033**	**91,665,785**	**281,337**	**141,222,247**

31 ديسمبر 2017م بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخـــــرى	الاجمالي
قروض وسلف عاملة - إجمالي	6,571,229	733,646	41,611,191	90,329,203	265,118	139,510,387
قروض وسلف غير عاملة	418,781	-	200,318	791,799	1,259	1,412,157
إجمالي القروض والسلف	6,990,010	733,646	41,811,509	91,121,002	266,377	140,922,544
مخصص الانخفاض في القيمة	(284,471)	(16,420)	(386,892)	(1,380,709)	(16,434)	(2,084,926)
القروض والسلف، صافي	6,705,539	717,226	41,424,617	89,740,293	249,943	138,837,618

8-2 كانت حركة مخصص الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة للعملاء لربع السنة المنتهي في 31 مارس كالآتي:

	31 مارس 2018م (غير مدققة) بآلاف الريالات السعودية
مخصص الخسائر الختامي كما في 31 ديسمبر 2017م (تم احتسابه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39)	**2,084,926**
مبالغ معدلة من خلال الأرباح المبقاة الافتتاحية	**1,426,062**
مخصص الخسائر الافتتاحي كما في 1 يناير 2018م (تم احتسابه طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9)	**3,510,988**
المحمل للفترة	**259,955**
ديون معدومة مشطوبة من المخصص	**(715,331)**
	3,055,612

	31 ديسمبر 2017م (غير مدققة) بآلاف الريالات السعودية
الرصيد كما في 1 يناير 2017م	2,577,515
المحمل للفترة	2,122,460
ديون معدومة مشطوبة	(2,323,641)
مبالغ مستردة/ معكوسة من المبالغ المحملة سابقاً	(263,822)
تغيرات أخرى	(27,586)
الرصيد كما في نهاية العام	2,084,926

9- ودائع العملاء

تشمل وَدائع العملاء الآتي :

بآلاف الريالات السعودية	31 مارس 2018م (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017م (مدققة)	31 مارس 2017م (غير مدققة)
جارية	**80,902,959**	81,011,365	81,933,454
ادخار	**380,823**	366,380	326,595
لآجل	**60,483,506**	61,430,076	62,341,141
أخرى	**10,153,810**	11,557,728	9,586,521
الإجمالي	**151,921,098**	154,365,549	154,187,711

10 - التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان وأخرى

أ) تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان الخاصة بالمجموعة مما يلي :

بآلاف الريالات السعودية	31 مارس 2018م (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017م (مدققة)	31 مارس 2017م (غير مدققة)
اعتمادات مستنديه	**8,156,294**	8,328,114	7,664,431
خطابات ضمان	**62,704,532**	64,588,190	67,570,650
قبولات	**2,070,712**	2,026,574	2,121,728
التزامات لمنح ائتمان غير قابل للإلغاء	**15,561,989**	9,889,536	12,343,317
الإجمالي	**88,493,527**	84,832,414	89,700,126

كما في 31 مارس 2018، بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل المبالغ المذكورة أعلاه مبلغ يصل إلى 501 مليون ريال.

ب) الأخرى :

خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2018م، لم يطرأ أي تغير على الموقف الزكوي للمجموعة. كما أن موقف المجموعة فيما يخص الربط الزكوي لم يتغير عما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.

11 - النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	31 مارس 2018م (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017م (مدققة)	31 مارس 2017م (غير مدققة)
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الوديعة النظامية	**8,190,729**	10,564,443	12,204,557
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	**3,635,432**	5,587,200	5,420,190
الإجمالي	**11,826,161**	16,151,643	17,624,747

12 – القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

- المستوى الأول : أسعار متداولة (غير معدلة) لأدوات مالية مماثلة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني : أسعار متداولة في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقويم أخرى تحدد كافة المدخلات الهامة لها وفق بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.
- المستوى الثالث : طرق تقويم لا يتم تحديد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

فيما يلي تحليلاً بالأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة:

القيمة العادلة ومستويات القيمة العادلة

31 مارس 2018م **بآلاف الريالات السعودية (غير مدققة)**	**المستوى الأول**	**المستوى الثاني**	**المستوى الثالث**	**الإجمالي**
موجودات مالية				
- أدوات مالية مشتقة	**-**	**312,050**	**-**	**312,050**
- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**1,149,596**	**-**	**-**	**1,149,596**
- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**11,687,074**	**-**	**316,213**	**12,003,287**
مطلوبات مالية				
- أدوات مالية مشتقة	**-**	**220,110**	**-**	**220,110**

31 ديسمبر 2017م بآلاف الريالات السعودية (مدققة)	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية				
- أدوات مالية مشتقة	-	115,890	-	115,890
- استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة	303,760	-	-	303,760
- استثمارات متاحة للبيع	14,313,044	843	315,912	14,629,799
مطلوبات مالية				
- أدوات مالية مشتقة	-	77,923	-	77,923

12- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

بآلاف الريالات السعودية	**لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في**	
	31 مارس 2018 (غير مدققة)	31 مارس 2017 (غير مدققة)
تسوية الحركة في المستوى الثالث (غير مدققة)		
الرصيد الافتتاحي	**315,912**	266,649
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
- مدرجة في قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة	**301**	108
- مدرجة في قائمة الدخل الشامل الآخر	**-**	-
الرصيد الختامي	**316,213**	266,757

لا يوجد تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال الفترة الحالية أو السابقة.

إن القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء القروض والسلف، والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، لا تختلف جوهرياً عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة. كما أن القيم العادلة لودائع العملاء، وسندات الدين المصدرة، والنقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والأرصدة لدى وللبنوك والمؤسسات المالية الاخرى، والموجودات والمطلوبات الأخرى، المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف جوهرياً عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لأن أسعار العمولات الخاصة الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية وللفترة قصيرة الأجل للأرصدة لدى وللبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى.

تستخدم الادارة طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد الحالي المعدل بهوامش مخاطر الائتمان للوصول الى القيم العادلة للقروض والسلف. بلغت القيم العادلة المقدرة للقروض والسلف 147.42 مليار ريال سعودي في 31 مارس 2018 (31 ديسمبر 2017: 143.05 مليار ريال سعودي).

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو طرق التسعير عند استخدامها بالنسبة لبعض السندات بعمولة ثابتة. بلغت القيم العادلة المقدرة لهذه الاستثمارات 33.6 مليار ريال سعودي في 31 مارس 2018 (31 ديسمبر 2017: 31.5 مليار ريال سعودي).

13- القطاعات التشغيلية

تقوم المجموعة بتحديد وعرض القطاعات التشغيلية استنادا إلى المعلومات التي تم تقديمها داخلياً الى صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. يتم إدارة القطاعات التشغيلية بشكل منفصل على أساس أنظمة إعداد التقارير المالية الداخلية والإدارية للمجموعة. تمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد ومكتب تمثيلي ووكالة. إن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات ونتائج أعمال هذا الفرع الخارجي والمكتب التمثيلي والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة بشكل عام، ونتيجة لذلك فإنه لم يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل. تقيد المعاملات بين قطاعات المجموعة التشغيلية وفقاً لنظام أسعار التحويل بالبنك. هذا ولا يوجد إيرادات ومصاريف أخرى جوهرية بين القطاعات التشغيلية.

13- القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي بيان لقطاعات المجموعة التي يتم رفع التقارير بشأنها طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 8:

قطاع مصرفية الأفراد: ويشمل الودائع والائتمان والمنتجات الاستثمارية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.

قطاع مصرفية الشركات: يتعامل بشكل أساسي بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات الجارية المدينة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.

قطاع الخزينة والاستثمار: يقدم خدمات أسواق المال وخدمات المتاجرة وخدمات الخزانة وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالمجموعة.

فيما يلي بيان بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 مارس 2018م و 2017م، واجمالي دخل العمليات، وإجمالي مصاريف العمليات، وصافي الدخل لفترة الثلاثة أشهُر المنتهية في ذلك التاريخ لكل قطاع تشغيلي:-

31 مارس 2018م (غير مدققة)

بآلاف الريالات السعودية	قطاع مصرفية الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع مصرفية الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
إجمالي الموجودات	**53,735,433**	**963,130**	**103,437,150**	**55,534,352**	**213,670,065**
إجمالي المطلوبات	**73,655,519**	**73,580**	**89,296,383**	**14,475,582**	**177,501,064**
إجمالي دخل العمليات، بعد خصم:	**714,075**	**88,209**	**843,978**	**483,284**	**2,129,546**
- صافي دخل العمولات الخاصة	**631,234**	**20,862**	**550,147**	**319,100**	**1,521,343**
- دخل اتعاب وعمولات، صافي	**85,296**	**61,049**	**278,391**	**116**	**424,852**
ايرادات ما بين القطاعات	**105,211**	**20,860**	**(216,555)**	**90,484**	**-**
إجمالي مصاريف العمليات، بعد خصم:	**447,318**	**35,185**	**450,213**	**74,177**	**1,006,893**
- إستهلاك الممتلكات والمعدات	**53,239**	**41**	**14,177**	**3,810**	**71,267**
- مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	**(85,752)**	**-**	**282,196**	**-**	**196,444**
- مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات	**-**	**-**	**-**	**45,102**	**45,102**
- مخصص الانخفاض في قيمة الأصول الأخرى	**-**	**-**	**(36,760)**	**-**	**(36,760)**
الحصة في أرباح الشركات الزميلة، صافي	**-**	**-**	**-**	**14,180**	**14,180**
صافي الدخل	**266,757**	**53,024**	**393,765**	**423,287**	**1,136,833**

31 مارس 2017م (غير مدققة)

بآلاف الريالات السعودية	قطاع مصرفية الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع مصرفية الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
إجمالي الموجودات	49,744,023	856,656	106,869,268	58,853,540	216,323,487
إجمالي المطلوبات	65,013,299	64,591	98,215,187	16,069,135	179,362,212
إجمالي دخل العمليات، بعد خصم:	651,854	67,246	841,426	446,760	2,007,286
- صافي دخل العمولات الخاصة	575,506	16,025	568,672	265,109	1,425,312
- دخل اتعاب وعمولات، صافي	75,730	51,037	269,248	5,053	401,068
ايرادات ما بين القطاعات	97,084	14,835	(168,888)	56,969	-
إجمالي مصاريف العمليات، بعد خصم:	428,250	33,820	448,046	51,380	961,496
- إستهلاك الممتلكات والمعدات	50,995	21	15,505	5,508	72,029
- مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	(27,484)	-	244,597	-	217,113
- مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات	-	-	-	-	-
- مخصص الانخفاض في قيمة الأصول الأخرى	-	-	-	-	-
الحصة في ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	1,565	1,565
صافي الدخل	223,604	33,426	393,380	396,945	1,047,355

14- إدارة المخاطر المالية

14-1 مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي عن أنشطة الإقراض التي تنتج عنها القروض والسلف، وعن الأنشطة الاستثمارية. كما تنشأ مخاطر الائتمان عن الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. تقوم المجموعة بتقويم احتمال تعثر الأطراف الأخرى باستخدام نظام تصنيف داخلي. كما تستخدم المجموعة أنظمة تصنيف مخاطر خارجية صادرة عن وكالات تصنيف رئيسية، عند توفرها. تنشأ خسائر الائتمان المحتملة لعدم وجود التحليل الائتماني الملائم للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، لعدم وجود المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال سياسيات وإجراءات مراجعة طلبات الائتمان ومراقبتها للتعرض الائتماني بعد الصرف ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. يتم تصميم سياسات إدارة المخاطر بحيث تمكن المجموعة من تحديد المخاطر ووضع حدود ملائمه لها. كما يتم مراقبة التعرضات الفعلية التي تتعرض لها المجموعة يومياً، بالإضافة لمراقبة حدود الإئتمان. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد من فترات التعرض للمخاطر. كما تقوم المجموعة أحيانا في بعض الحالات بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

تمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا اخفقت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى المخاطر التي يمكن ان تتحملها المجموعة، تقوم المجموعة بتقويم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في تقييم أنشطة الإقراض الخاصة بها.

يشير تركيز المخاطر إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ لأطراف أخرى في الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات أعمال أو مناطق جغرافية. وفقاً لذلك، تتركز المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال عدم التوازن في توزيع التمويل الى: (أ) الاقتراض الفردي (التركز الفردي)، (ب) قطاع الصناعة/ قطاع الخدمات (تركز القطاع) و (ج) المناطق الجغرافية (التركز الإقليمي). ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما تقوم المجموعة أيضاً بأخذ الضمانات، حسبما هو ملائم، كما تسعى المجموعة للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على التعثر في القروض والسلف ذات العلاقة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بشكل مستمر وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بانتظام بمراجعة سياسات وانظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق واتباع أفضل الممارسات المستجدة.

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14-2 تحليل جودة الائتمان

أ) يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بجودة الائتمان للموجودات المالية تمثل المبالغ الظاهرة في الجدول إجمالي القيم الدفترية. بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ الظاهرة بالجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي:

31 مارس 2018م

	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي				
الدرجة الاستثمارية	12,769,809	-	-	12,769,809
الدرجة الغير استثمارية	3,747,811	158,094	-	3,905,905
إجمالي القيمة الدفترية	16,517,620	158,094	-	16,675,714
القروض والسلف				
عاملة	126,923,812	-	-	126,923,812
متوسطة الأداء	-	12,959,094	-	12,959,094
تحت الملاحظة	-	-	3,068,487	3,068,487
غير عاملة	-	-	1,326,466	1,326,466
إجمالي القيمة الدفترية	126,923,812	12,959,094	4,394,953	144,277,859
الاستثمارات				
عاملة	46,648,629	-	-	46,648,629
متوسطة الأداء	-	94,979	-	94,979
غير عاملة	-	-	9,669	9,669
إجمالي القيمة الدفترية	46,648,629	94,979	9,669	46,753,277
التزامات القروض				
عاملة	66,166,378	-	-	66,166,378
متوسطة الأداء	-	5,881,082	-	5,881,082
تحت الملاحظة	-	-	437,521	437,521
غير عاملة	-	-	446,557	446,557
إجمالي القيمة الدفترية	66,166,378	5,881,082	884,078	72,931,538

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14-2 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ب) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على أداة مالية ما قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحاليل تستند على خبرة المجموعة السابقة وتقويم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات التطلُعية للمستقبل.

يهدف التقويم إلى تحديد فيما إذا وقعت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وذلك بمقارنة:

- احتمال التعثر على مدى 12 شهر المتبقي للأداه بتاريخ إعداد القوائم المالية، مع
- احتمال التعثر على مدى 12 شهر المتبقي للأداه لهذه الفترة من الزمن التي يتم تقديرها عند الاثبات الأولي للتعرض (يتم تعديلها بالتغيرات في التوقعات المتعلقة بالدفع مقدماً).

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتخصيص درجة ائتمان لكل تعرض استناداً إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المبينة على الخبرة الائتمانية. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة التعرضات ونوعية المقترض.

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف 1 و 2 أقل من الفرق بين درجات تصنيف الائتمان 2 و 3.

تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل تعرض لشركة معينة عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية.

التعرضات المتعلقة بالشركات	التعرضات المتعلقة بالأفراد	إجمالي التعرضات
يتم الحصول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات العميل – مثل القوائم المالية المدققة، وحسابات الإدارة، والموازنات التقديرية والتوقعات. ومن الأمثلة على النواحي التي تتطلب تركيز معين: إجمالي هامش الربح، معدلات الرفع المالي، تغطية خدمة الدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا.	المعلومات التي يتم الحصول عليها داخلياً وسلوك العميل – مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية.	سجل السداد – يشمل ذلك حالات التأخر عن السداد ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بمعدلات السداد.
بيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.	مقاييس القدرة على التحمل.	استخدام الحدود الممنوحة
السندات المتداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها.	بيانات خارجية من وكالات ائتمان مرجعية، بما في ذلك نقاط الائتمان القياسية المتعلقة بالصناعة.	طلبات ومنح الإعفاء من السداد.
التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية.		التغيرات الحالية والمتوقعة في الأعمال التجارية والمالية والاقتصادية

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14-2 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ج) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

1) إنشاء هيكل الأجل لاحتمال التعثر عن السداد

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد هيكل الأجل لاحتمال التعثر عن السداد للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بتعرضها لمخاطر الائتمان وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. يتم أيضًا استخدام المعلومات التي يتم شراؤها من الوكالات المرجعية الائتمانية الخارجية بالنسبة لبعض المحافظ.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واجراء تقديرات لاحتمال التعثر المتبقي على مدى العمر للتعرضات والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر وعوامل الاقتصاد الكلي وتحاليل عميقة لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل الخبرات السابقة فيما يتعلق بالإعفاء من السداد) المتعلقة بمخاطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشتمل عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة القياسية ومعدلات البطالة. بالنسبة للتعرضات المتعلقة بصناعات محددة و / أو مناطق معنية، يمكن أن يشتمل التحليل على أسعار السلع المعنية أو / وأسعار العقارات.

وبناءاً على توصية الخبير الاقتصادي بالمجموعة، وبعد الأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تقوم المجموعة بإعداد تصوره لـ "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من تصورات التوقعات المحتملة الأخرى (أنظر التفاصيل أدناه المتعلقة إدراج المعلومات التطلعية للمستقبل). ثم تقوم المجموعة باستخدام هذه التوقعات لتعديل تقديراتها الخاصة لاحتمال التعثر عن السداد.

2) تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفاوت ضوابط تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري بحسب المحفظة وتشمل تغيرات كمية في احتمالات التعثر وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم بعد تجاوز تاريخ الاستحقاق.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات معينة بأنها ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها إذا ما تمت وفق النماذج الكمية الخاصة بالمجموعة.

وباستخدام التقديرات التي أجراها الخبراء لديه وبناءاً على الخبرة السابقة، يمكن للمجموعة أن تقرر بأن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري بناءاً على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحاليل الكمية بصورة منتظمة (الإفصاح عن المؤشرات النوعية ذات العلاقة، بما في ذلك مختلف الضوابط المستخدمة بشأن مختلف المحافظ مثل القروض العقارية للأفراد ، وبطاقات الائتمان ، والقروض العقارية التجارية...إلخ).
وفيما يتعلق بتجاوز تاريخ الاستحقاق، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت بعد تأخر السداد ثلاثين يوماً من تاريخ الاستحقاق. تحدد أيام التأخر عن السداد عن طريق القيام بعد أيام التأخر منذ أبكر تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل. يحدد تاريخ الاستحقاق دون الأخذ بعين الاعتبار أي فترة سماح متاحة للجهة المقترضة.

تقوم المجموعة بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات دورية للتأكد من:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
- لا تتوافق المعايير مع نقطة الزمن الذي يصبح فيه الأصل متأخر السداد لمدة 30 يوماً، و
- عدم وجود تقلبات غير مبررة في مخصص الخسائر من التحول بين احتمال التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة الأولى) واحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة الثانية).

3) الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لأسباب عدة، منها تغير الظروف في السوق والقدرة على الاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. يجوز إلغاء إثبات القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما ولم ينتج عن التعديل إلغاء اثبات الأصل المالي، فإن تحديد فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصل يتم بمقارنة:

- احتمال التعثر عن السداد الواقعة في تاريخ التقرير (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية المعدلة)؛
- احتمال التعثر عن السداد الواقعة المتوقعة بناء على البيانات المتاحة عند الإثبات الأولي (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية الأصلية غير المعدلة).

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14-2 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ج) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

3) الموجودات المالية المعدلة (تتمة)

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن القروض الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ "أنشطة الإعفاء من السداد") لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر. وبموجب سياسة المجموعة للإعفاء من السداد، يتم الإعفاء عن سداد القروض على أساس انتقائي إذا كان المدين حاليًا في حالة تعثر عن السداد أو إذا كان هناك احتمال كبير للتعثر عن السداد، مع وجود أدلة على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للوفاء وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة.

تشتمل الشروط المعدلة عادة على تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات العمولة وتعديل شروط اتفاقية القرض. تخضع كل من القروض الممنوحة للشركات والأفراد لسياسة الإعفاء عن السداد. وتقوم لجنة المراجعة بالبنك بإجراء مراجعة دورية لتقارير عن أنشطة الإعفاء عن السداد.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإعفاء عن السداد للبنك، فإن تقدير احتمال التعثر عن السداد يعكس فيما إذا أدى التعديل إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل الفائدة وأصل القرض وخبرة المجموعة السابقة تجاه إجراءات الإعفاء عن السداد المماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقويم أداء الوفاء للجهة المقترضة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وينظر في المؤشرات السلوكية المختلفة.

وبشكل عام، تعتبر "الإعفاء عن السداد" مؤشراً نوعياً على وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وأن توقع الإعفاء عن السداد قد يعتبر دليلاً على أن التعرض منخفض القيمة /متعثر. يحتاج العميل إلى إظهار سلوك ثابت للوفاء على مدى فترة من الوقت قبل أن يعد التعرض غير منخفض القيمة/ غير متعثر أو أن يعتبر احتمال التعثر قد انخفض وأن مخصص الخسائر يتم قياسه بمبلغ مساو لمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

4) تعريف التعثر عن السداد

تعتبر المجموعة بأن الأصل المالي مُتعثراً عن السداد، عندما:

- من غير المحتمل أن تفي الجهة المقترضة بالتزاماتها الائتمانية إلى المجموعة بشكل كامل، دون قيام المجموعة بإجراءات معينة مثل تسييل الضمانات (إن وجدت) ؛ أو
- تجاوز الجهة المقترضة موعد الاستحقاق لما يزيد عن 90 يوماً للوفاء بأي التزام ائتماني تجاه المجموعة. تعتبر السحوبات على المكشوف بأنه تم تجاوز موعد استحقاقها عند خرق العميل لأي حد تم اشعاره به، أو تم اشعاره بحد يقل عن المبلغ القائم الحالي.

وعند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فإن البنك ينظر في المؤشرات التالية:

- نوعية - مثل خرق الاتفاقية.
- كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم الوفاء بالتزام آخر لنفس المصدر للمجموعة.
- استنادًا على بيانات معدة داخلياً أويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات المستخدمة لتقييم ما إذا كان أحد الأدوات المالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف .

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14-2 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ج) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

5) إدراج المعلومات التطلُعية للمستقبل

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات التطلُعية للمستقبل عند تقويم فيما إذا كانت مخاطر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها. وبناءاً على نصيحة لجنة المخاطر والخبراء الاقتصاديين ودراسة مختلف المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تقوم المجموعة بإعداد تصوراً لـ "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية ونطاق من التوقعات المحتملة الأخرى. ويتطلب ذلك اعداد أكثر من تصور اقتصادي والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. تتضمن المعلومات الخارجية على البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في المملكة ومصادر أخرى.

تمثل "الحالة الأساسية" النتيجة الأكثر احتمالاً، وتتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والموازنة. تمثل التصورات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً ونتائج أكثر تشاؤماً.

تقوم المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، تقوم المجموعة بتقدير العلاقات المقدرة بين عوامل الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

تضمنت التصورات الاقتصادية المستخدمة في 31 مارس 2018م على النطاقات التالية من المؤشرات الأساسية:

- معدلات البطالة
- أسعار الفائدة
- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ... إلخ

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر عن السداد والخسارة لمحافظ مختلفة من الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية.

6) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل شروط المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم استخراج المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات التطلعية للمستقبل، كما تم تبيانه أعلاه.

إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخلياً وخارجياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وعند توفرها، يمكن أيضاً استخدام بيانات السوق لاستنتاج احتمال التعثر للشركات الكبيرة. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغير في تقدير احتمال التعثر المعني. يتم تقدير احتمالات التعثر بعد الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق التعاقدية للتعرضات ومعدلات الوفاء المقدم المقدرة.

تمثل الخسارة عند التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات الخسارة عند التعثر عن السداد بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذج نسبة الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة، والصناعة التي يعمل بها الطرف الآخر و تكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات من الأفراد، يعتبر معدل "القرض إلى القيمة" مؤشراً أساسياً عند تحديد الخسارة عند التعثر عن السداد. تقوم تقديرات الخسارة عند التعثر بإعادة معاييره مختلف التصورات الاقتصادية، وبالنسبة للقروض العقارية، فإنها تعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات، ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل العمولة الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة عند وقوع التعثر. تقوم المجموعة باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي اجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل "التعرض عند التعثر عن السداد" على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يحدد التعرض عند التعثر عن السداد عن طريق وضع نماذج لنتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام تصورات وتقنيات احصائية.

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14 -2 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ج) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

6) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة 12 شهر كحد أقصى للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان بشأنها بشكل جوهري، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت المجموعة تستخدم مدد أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ التي يحق للمجموعة فيه طلب سداد سلفة مقدماً أو إنهاء إلتزام القرض أو الضمان.

بالنسبة لتسهيلات بطاقات الائتمان الخاصة بالأفراد، التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس تاريخ الانتهاء الموجود على بطاقة الائتمان. لا يوجد لهذه التسهيلات أجل ثابت أو فترات سداد محددة، ويتم إدارتها على أساس جماعي. للمجموعة الحق في إلغاؤها فوراً، لكن هذا الحق التعاقدي لن يتعزز خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما تصبح المجموعة على علم بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. لا تقدم المجموعة تسهيلات السحب على المكشوف للأفراد، ولكن قد تنشأ عمليات سحب على المكشوف فنياً على الحسابات الجارية للأفراد وتعتبر هذه العمليات عمليات مستحقة الدفع على الفور، كما تخضع لمعايير التصنيف للمجموعة.

وعند تقويم أي مؤشر على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشتمل على:

- نوع الأداة / المنتج
- درجة تصنيف مخاطر الائتمان
- نوع الضمانات
- معدلات الاسترداد والتحسن، وتاريخ الاثبات الأولي.
- الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

يخضع التصنيف لمراجعة منتظمة للتأكد من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة تبقى متجانسة بشكل ملائم. بالنسبة للمخاطر التي تتوفر للمجموعة بشأنها بيانات تاريخية محدودة، تستخدم بيانات مرجعية خارجية لدعم البيانات المتاحة داخلياً.

14- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

14 -2 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

ج) المبالغ الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

7) مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي تسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسارة للقروض والسلف.

31 مارس 2018م بآلاف الريالات السعودي	**المرحلة الأولى**	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**الإجمالي**
الرصيد كما في 1 يناير	367,358	662,765	2,480,865	3,510,988
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	16,747	(3,566)	(13,181)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني الغير منخفض	(6,269)	28,817	(22,548)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - الأدوات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض	-	(920)	920	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(13,644)	171,618	135,682	293,656
مبالغ مشطوبة	-	-	(715,331)	(715,331)
صافي التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لقطاع الأفراد	(21,235)	(28,515)	16,049	(33,701)
الرصيد كما في 31 مارس	**342,957**	**830,199**	**1,882,456**	**3,055,612**

8) الضمانات

تقوم المجموعة في سياق أنشطة الإقراض العادية بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان على القروض والسلف. تشتمل هذه الضمانات في الغالب على ودائع لأجل، وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها. بالنسبة للموجودات المالية التي لها مستوى ائتماني منخفض بتاريخ التقرير المالي، فإن المعلومات الكمية حول الضمانات المحتفظ بها كضمان مطلوبة وذلك بالقدر الذي تقلل فيه الضمانات من مخاطر الائتمان.

15- الربح الأساسي والمخفض للسهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم لفترة الثلاثة أشهُر المنتهية في 31 مارس 2018م 2017م بقسمة صافي دخل الفترة على عدد الأسهم المصدرة البالغ 3,000 مليون سهم قائم.

16- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال التي حددتها مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية وبناء قاعدة رأسمالية متينة.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال وذلك باستخدام المنهجيات والنسب المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي اعتمدتها مؤسسة النقد العربي السعودي، لغرض الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لدعم تنمية أعمالها وتلبية المتطلبات النظامية لرأس المال كما هو محدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

تقوم إدارة المجموعة بشكل دوري بمراجعة قاعدة رأس المال ومستوى الموجودات المرجحة للمخاطر للتأكد من أن رأس المال كافٍ لتغطية المخاطر الملازمة لأنشطتها الحالية وخطط النمو المستقبلية. وعند القيام بهذه التقديرات، تقوم الادارة العليا بمراعاة خطط أعمال المجموعة الى جانب الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة الأعمال.

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي الإطار والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الرأسمالية وفق معايير (بازل 3) والتي بدأ سريان مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013م. وعليه فقد تم إحتساب الموجودات المرجحة المخاطر الموحدة للمجموعة وإجمالي رأس المال المؤهل والنسب ذات العلاقة على أساس موحد على مستوى المجموعة وفق إطار (بازل 3).

يلخص الجدول التالي إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر، ورأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسب كفاية رأس المال الخاصة بالمجموعة.

مليون ريال سعودي	31 مارس 2018 (غير مدققة)	31 ديسمبر 2017 (مدققة)	31 مارس 2017 (غير مدققة)
الموجودات المرجحة للمخاطر			
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	**198,549**	207,783	220,245
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	**14,118**	14,035	13,921
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**3,534**	1,251	2,031
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**216,201**	223,069	236,197
رأس المال المؤهل			
الشريحة الأولى	**36,169**	38,623	36,961
الشريحة الثانية	**4,552**	5,072	5,072
اجمالي رأس المال للشريحة الأولى والثانية	**40,721**	43,695	42,033
نسبة كفاية رأس المال للشريحة الأولى %	**16.7%**	17.3%	15.6%
إجمالي نسبة كفاية رأس المال %	**18.8%**	19.6%	17.8%

17- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة كي تتماشى مع عرض الحسابات للفترة الحالية.